SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.2, Jun - Dec. 2026
Pages: 663 ~ 668

تطور مؤشرات السيولة والربحية في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2020–2024
تحليل وصفي للبيانات القطاعية المنشورة

محمد الصيد احميد احميد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة طرابلس, طرابلس, ليبيا
asidm50@yahoo.com

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى وصف تطور مؤشرات السيولة والربحية في القطاع المصرفي التجاري الليبي خلال الفترة 2020–2024، وبيان حدود الاستدلال على العلاقة بينهما في ضوء البيانات القطاعية المنشورة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستندةً إلى البيانات الثانوية الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي وبخاصة مؤشرات السلامة المالية وبعض البنود المجمعة للأصول والأرباح والائتمان والودائع. شمل التحليل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.أظهرت البيانات أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول انخفضت من 72.1% في عام 2020 إلى 66.7% في عام 2022، ثم ارتفعت إلى 70.4% في عام 2024. وارتفع معدل العائد على الأصول من 0.5% إلى 1.1% بين عامي 2020 و2024، مع تذبذب خلال الفترة. كما ارتفع صافي الأرباح المجمعة من 1,048.1 مليون دينار في عام 2023 إلى 1,913.8 مليون دينار في عام 2024. وتبين الدراسة أن هذه الاتجاهات تصلح لوصف التطورات القطاعية لكنها لا تكفي لإثبات وجود علاقة إحصائية أو سببية بين السيولة والربحية فذلك يتطلب بيانات متجانسة على مستوى المصرف والسنة إلى جانب تصميم تحليلي مناسب. وتوصي الدراسة بتعزيز الإفصاح المصرفي الجزئي وتوضيح تعريفات المؤشرات وطرائق احتسابها وتطوير أدوات إدارة السيولة بما يوازن بين متطلبات الأمان وكفاءة توظيف الموارد.

الكلمات المفتاحية :السيولة المصرفية، الربحية، العائد على الأصول، المصارف التجارية الليبية، التحليل المالي، مصرف ليبيا المركزي.

Abstract
This study describes the development of liquidity and profitability indicators in Libya's commercial banking sector over 2020–2024 and outlines the limits of inferring a relationship between them from published sector-level data. It adopts a descriptive-analytical approach using secondary data reported by the Central Bank of Libya, including financial soundness indicators and selected aggregate figures on assets, profits, credit, and deposits. The analysis covers the liquid-assets-to-total-assets ratio, return on assets (ROA), return on equity (ROE), and non-interest expenses as a share of total income.The liquid-assets-to-total-assets ratio declined from 72.1% in 2020 to 66.7% in 2022, before rising to 70.4% in 2024. ROA increased from 0.5% in 2020 to 1.1% in 2024, although it fluctuated during the period. Aggregate net profit rose from LYD 1,048.1 million in 2023 to LYD 1,913.8 million in 2024. These figures describe sector-wide developments but do not establish a statistical or causal relationship between liquidity and profitability. Such testing would require consistent bank-level panel data and an appropriate analytical design. The study recommends improving bank-level disclosure, clarifying indicator definitions and calculation methods, and developing liquidity-management practices that balance financial resilience with the efficient allocation of resources.

Keywords: Banking liquidity, profitability, return on assets, Libyan commercial banks, financial analysis, Central Bank of Libya.

Submitted: 18/10/2026 *Accepted: 24/11/2026*

1-المقدمة

تؤدي السيولة دوراً أساسياً في عمل المصارف التجارية، إذ ترتبط بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، ومواجهة سحوبات العملاء، والمحافظة على استمرارية عمليات الدفع والتسوية. ولا تقتصر السيولة على النقد الموجود في الخزائن؛ بل تشمل الأصول القابلة للتحويل إلى نقد، والأرصدة لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي، ومدى التوافق بين آجال الأصول والخصوم [2, 3].وفي المقابل، تسعى المصارف إلى تحقيق عوائد مناسبة من خلال توظيف الموارد في التمويل والاستثمار والأنشطة المدرة للدخل. ومن هنا تظهر المفاضلة المحتملة بين السيولة والربحية: فالاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الأصول السائلة قد يعزز قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات، لكنه قد يحد من الأموال المتاحة للتوظيف في أصول أعلى عائداً. غير أن هذه العلاقة ليست بالضرورة ثابتة أو خطية، إذ تتأثر بخصائص المصرف، وهيكل التمويل، وجودة الأصول، والظروف الاقتصادية والرقابية [2, 7]. وتكتسب دراسة مؤشرات السيولة والربحية في القطاع المصرفي الليبي أهمية خاصة في ضوء التغيرات التي تظهرها البيانات المنشورة. فبحسب البيانات المعروضة في تقارير مصرف ليبيا المركزي، ارتفع إجمالي الأصول المصرفية من 158.7 مليار دينار تقريباً في نهاية عام 2023 إلى 187.6 مليار دينار في نهاية عام 2024، كما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 66.9% إلى 70.4%. وارتفع صافي الأرباح المجمعة من 1,048.1 مليون دينار إلى 1,913.8 مليون دينار خلال الفترة نفسها [1].لكن تزامن ارتفاع بعض مؤشرات السيولة والربحية لا يكفي وحده لإثبات أن تغير أحدهما تسبب في تغير الآخر. فقد تتأثر هذه المؤشرات بتغير حجم الميزانية، ومصادر الدخل، والمصروفات، والمخصصات، وتركيب الأصول والخصوم، فضلاً عن عوامل تخص كل مصرف على حدة. لذلك تركز هذه الدراسة على وصف المؤشرات المنشورة، وتفسير دلالاتها في حدود البيانات المتاحة، دون تقدير علاقة سببية لا تسمح بها طبيعة البيانات.

2-مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في أن البيانات المتاحة منشورة بصورة قطاعية مجمعة، ولا توفر في صورتها المستخدمة هنا مشاهدات تفصيلية متجانسة على مستوى المصرف والسنة. وبناءً عليه، لا يمكن الاعتماد على هذه البيانات وحدها لحسم طبيعة العلاقة الإحصائية بين السيولة والربحية، وإن كان ممكناً وصف الاتجاهات العامة ومقارنة تغيراتها زمنياً.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف تطورت مؤشرات السيولة والربحية في القطاع المصرفي التجاري الليبي خلال الفترة 2020–2024، وما حدود الاستدلال على العلاقة بينهما بالاعتماد على البيانات القطاعية المنشورة؟

ويتفرع عنه ما يأتي:

1. كيف تطورت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة؟
2. كيف تغير معدلا العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؟
3. ما أوجه التزامن الوصفي بين تغيرات السيولة والربحية؟
4. ما البيانات اللازمة لإجراء اختبار إحصائي أكثر تفصيلاً للعلاقة بينهما؟

3-أهمية الدراسة وأهدافها

3.1-أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من توضيح الفرق بين وصف الاتجاهات القطاعية وبين اختبار العلاقة الإحصائية أو السببية. كما تسهم في تنظيم قراءة المؤشرات المنشورة وربطها بحدودها المحاسبية والرقابية .أما أهميتها التطبيقية فتتمثل في عرض مجموعة من المؤشرات الرسمية بطريقة موحدة تساعد على متابعة تطورها، مع إبراز الحاجة إلى تعزيز الإفصاح المالي على مستوى المصارف، وإيضاح الأسس المستخدمة في احتساب المؤشرات.

3.2أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. وصف التغير في مؤشرات السيولة والربحية المنشورة خلال الفترة 2020–2024.
2. عرض التغيرات في بعض البنود المجمعة للأصول والأرباح والائتمان والودائع خلال 2023–2024.
3. مناقشة ما تسمح به البيانات من استنتاجات، وما لا تسمح به من استدلال سببي.
4. تحديد المتطلبات العامة اللازمة لدراسة العلاقة باستخدام بيانات مصرفية تفصيلية.

4-الإطار النظري والدراسات السابقة

4.1-السيولة المصرفية

تُفهم السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة [2، 3]. وتتطلب إدارتها متابعة التدفقات النقدية، وتركز الودائع، وفجوات استحقاق الأصول والخصوم، وإمكانات الحصول على التمويل عند الحاجة .وتعكس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول الوزن النسبي للأصول التي يصنفها المصدر ضمن الأصول السائلة في ميزانية المصرف. لكنها لا تقدم بمفردها صورة كاملة عن قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل؛ إذ يتطلب ذلك النظر أيضاً إلى آجال الخصوم، وتركيب الأصول السائلة، ومؤشرات أخرى للسيولة. لذلك تُفسَّر هذه النسبة هنا بوصفها مؤشراً تركيبياً منشوراً، لا حكماً مستقلاً على كفاية السيولة أو كفاءتها.

4.2-مؤشرات الربحية

يستخدم معدل العائد على الأصول (ROA) لقياس العلاقة بين الأرباح وحجم الأصول، فيما يعكس معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) العائد المحقق على حقوق المساهمين. وتتأثر قراءة هذين المؤشرين بأسس القياس، ومنها استخدام متوسط الأرصدة أو أرصدة نهاية الفترة، وطبيعة الأرباح الداخلة في البسط. [3, 4]. تلتزم الدراسة بعرض النسب كما وردت في المصدر الرسمي، ولا تعيد احتسابها من البيانات المجمعة. وبذلك تتجنب إدخال افتراضات غير موثقة حول تعريف كل مؤشر في تقرير المصدر. وينبغي الرجوع إلى الجداول والتعريفات الأصلية عند إجراء مقارنة تفصيلية أو إعادة احتساب المؤشرات.

4.3- العلاقة النظرية بين السيولة والربحية

قد تؤدي زيادة الأصول السائلة إلى تقليل الموارد الموجهة إلى أنشطة ذات عائد أعلى، وهو ما يفسر احتمال وجود تكلفة فرصة بديلة للاحتفاظ بالسيولة. وفي المقابل، قد يساعد توفر السيولة على الحد من تكاليف التمويل الطارئ، وتخفيف مخاطر الاضطرار إلى تسييل الأصول في ظروف غير ملائمة [2, 7].
لذلك لا يُفترض مسبقاً أن العلاقة بين السيولة والربحية سالبة أو موجبة في جميع المصارف والظروف. وقد تتغير باختلاف خصائص المصرف والبيئة الاقتصادية والرقابية، وهو ما يجعل وصف اتجاهين قطاعيين متزامنين غير كافٍ لاختبار العلاقة بينهما.

4.4- موقع الدراسة من الأدبيات السابقة

أشارت أعمال سابقة تناولت المصارف الليبية إلى أهمية مؤشرات السيولة والتحليل المالي في دراسة الأداء المصرفي، ومن بينها الدراسة المتعلقة بالمصرف التجاري الوطني، والدراسة التطبيقية على مصرف الأمان [4، 5]. وتختلف الدراسة الحالية عنها في تركيزها على وصف المؤشرات القطاعية المنشورة للفترة 2020–2024، وفي التمييز الصريح بين التحليل الوصفي وبين اختبار العلاقة القياسية.

5- منهجية الدراسة ومصادر البيانات

5.1- المنهج

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض المؤشرات المنشورة ومقارنة تغيرها بين السنوات. ولا تتضمن الدراسة اختباراً إحصائياً لعلاقة السيولة بالربحية، ولا تقديراً لنموذج انحدار؛ لأن المتاح في الدراسة الحالية سلسلة قطاعية سنوية قصيرة تتكون من خمس مشاهدات للفترة 2020–2024.

5.2مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على تقرير مصرف ليبيا المركزي الخاص بالبيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2024، وعلى تقرير عام 2023 للتحقق من بعض البنود المقارنة [1، 6]. وتشمل البيانات المستخدمة نسب السلامة المالية وبعض القيم الإجمالية للأصول والأرباح والائتمان والودائع.

5.3- أسلوب التحليل وحدوده

نُظمت البيانات في جداول زمنية، ثم وُصفت اتجاهاتها ومقدار التغير بين طرفي الفترة، مع تجنب تفسير التزامن بوصفه دليلاً على السببية. كما تُعرض الأرقام وفقاً لما ورد في المصدر، دون إعادة احتساب المؤشرات التي تعتمد تعريفاتها على تفاصيل غير متاحة في البيانات المجمعة. وتقتصر الدراسة على البيانات المنشورة على المستوى القطاعي؛ لذلك لا تضبط الفروق بين المصارف في الحجم أو الملكية أو جودة الأصول أو كفاية رأس المال، ولا تفصل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي. كما أن النتائج تتوقف على التعريفات والتغطية المستخدمة في التقارير الرسمية.

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.2, Jun - Dec. 2026
Pages: 654 ~ 662
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

6- عرض النتائج وتحليلها

6.1- تطور مؤشرات السيولة والربحية

جدول (1): مؤشرات السيولة والربحية وكفاءة المصروفات في القطاع المصرفي الليبي، 2020–2024

السنة	الأصول السائلة/إجمالي الأصول(%)	العائد على الأصول ROA (%)	العائد على حقوق الملكية(%) ROE	المصروفات بخلاف الفوائد/إجمالي الدخل (%)
2020	72.1	0.5	9.8	68.2
2021	68.2	0.9	18.5	77.8
2022	66.7	0.6	10.7	63.3
2023	66.9	0.7	12.3	61.3
2024	70.4	1.1	16.2	59.8

6.2- مسار نسبة الأصول السائلة

انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 72.1% عام 2020 إلى 68.2% عام 2021، ثم إلى 66.7% عام 2022. وبعد ارتفاع طفيف إلى 66.9% عام 2023، بلغت النسبة 70.4% عام 2024 [1] وتبين هذه القيم أن النسبة تراجعت في النصف الأول من الفترة ثم ارتفعت في عام 2024. غير أن هذا الوصف لا يكفي للحكم على وجود فائض سيولة أو على مدى كفاية السيولة؛ إذ يتطلب ذلك معرفة تركيب الأصول التي تدخل في المؤشر، والالتزامات المقابلة لها، والمعايير الرقابية ذات الصلة.

6.3- مسار مؤشرات الربحية

ارتفع معدل العائد على الأصول من 0.5% في عام 2020 إلى 1.1% في عام 2024، مع زيادة إلى 0.9% في عام 2021، ثم انخفاض إلى 0.6% في عام 2022 وارتفاع تدريجي في العامين التاليين. وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية من 9.8% عام 2020 إلى 16.2% عام 2024، بعد بلوغه 18.5% عام 2021 وانخفاضه إلى 10.7% عام 2022 [1]. وتدل هذه التغيرات على اختلاف الأداء السنوي للمؤشرين، لكنها لا تحدد وحدها أسباب ذلك الاختلاف. ففهم تغير الربحية يتطلب تحليل مكونات الأرباح، والمخصصات، والمصروفات، وتركيب الأصول والخصوم، فضلاً عن مراجعة أسس احتساب المؤشرات في المصدر.

6.4- تطور بعض البنود المالية بين 2023 و2024

جدول (2): تطور بنود مختارة في القطاع المصرفي الليبي، 2023–2024

البند	2023(مليون دينار)	2024(مليون دينار)	التغير التقريبي
إجمالي الأصول	158,699.5	187,620.8	+18.2%
الأصول السائلة	106,170.0	132,085.0	يُراجع وفق القيمة المباشرة في المصدر
صافي الأرباح المجمعة	1,048.1	1,913.8	+82.6%
القروض والسلفيات والتسهيلات	28,510.4	32,815.0	+15.1%
ودائع العملاء	125,943.9	146,988.4	+16.7%

تشير الأرقام إلى ارتفاع الأصول والأرباح والائتمان والودائع بين عامي 2023 و2024. وقد تزامن ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مع نمو صافي الأرباح في الفترة نفسها. لكن لا يمكن، استناداً إلى مقارنة سنتين أو إلى بيانات قطاعية مجمعة، تحديد ما إذا كانت زيادة السيولة قد أسهمت في زيادة الأرباح، أو ما إذا كان التغير في المؤشرين يرتبط بعوامل أخرى.

6.5- مناقشة النتائج

تظهر البيانات أن مؤشرات السيولة والربحية لم تتحرك في اتجاه واحد على امتداد الفترة كلها؛ فقد تراجعت نسبة الأصول السائلة حتى عام 2022 ثم ارتفعت، بينما تذبذب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بدرجات مختلفة. وفي عام 2024 ارتفعت نسبة الأصول السائلة بالتزامن مع ارتفاع العائد على الأصول وصافي الأرباح المجمعة. ويظل هذا التزامن

ملاحظة وصفية لا اختباراً للعلاقة. فقد شهدت الفترة نفسها توسعاً في إجمالي الأصول والودائع والائتمان، كما انخفضت نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل مقارنة بذروتها في عام 2021 [1]. ولا تكشف البيانات المتاحة وحدها مقدار مساهمة كل عامل في تغير الأرباح، ولا تسمح بإسناد نمو الأرباح إلى السيولة أو إلى تحسن الكفاءة التشغيلية على نحو سببي. كما أن النسبة المرتفعة للأصول السائلة في بعض السنوات لا تكفي، منفردة، للحكم على كفاءة الوساطة أو على وجود أصول غير موظفة. ويحتاج هذا الحكم إلى تحليل مكونات الأصول السائلة، وفرص التوظيف المتاحة، ومخاطر الائتمان، والالتزامات قصيرة الأجل، ومقارنة المؤشرات بمعايير مناسبة.

7- الاستنتاجات

في ضوء البيانات المعروضة، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

1. تراجعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 72.1% عام 2020 إلى 66.7% عام 2022، ثم ارتفعت إلى 70.4% عام 2024.
2. ارتفع معدل العائد على الأصول بين عامي 2020 و2024 من 0.5% إلى 1.1%، مع تذبذب خلال الفترة.
3. ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية من 9.8% في عام 2020 إلى 16.2% في عام 2024، بعد تسجيله مستويات متفاوتة بين السنوات.
4. زاد صافي الأرباح المجمعة بين عامي 2023 و2024 وفق الأرقام المعروضة، بالتزامن مع نمو إجمالي الأصول والودائع والائتمان.
5. لا تسمح البيانات القطاعية المجمعة المستخدمة في الدراسة بإثبات علاقة إحصائية أو سببية بين السيولة والربحية.
6. تتطلب المقارنة الدقيقة بين السنوات وضوح تعريف المؤشرات، وأسس احتسابها، وتغطية المصارف الداخلة في البيانات.

8- التوصيات

بناءً على النتائج وحدود البيانات، توصي الدراسة بما يأتي:

1. **تعزيز الإفصاح المصرفي الجزئي :**نشر بيانات مالية ومؤشرات معيارية على مستوى كل مصرف، وبوتيرة منتظمة، مع مراعاة متطلبات السرية والضوابط الرقابية.
2. **توضيح تعريف المؤشرات :**إرفاق التقارير الإحصائية بالتعريفات والصيغ المستخدمة، وبيان ما إذا كانت النسب تعتمد أرصدة نهاية الفترة أو المتوسطات.
3. **تطوير إدارة السيولة :**استخدام أدوات تحليل آجال الاستحقاق، ومراقبة تركز الودائع، واختبارات الضغط، وخطط التمويل الطارئ، بحسب الأطر الرقابية المعتمدة.
4. **تقييم توظيف الأصول السائلة :**تحليل العائد والمخاطر المرتبطين بمكونات الأصول السائلة، دون اعتبار ارتفاع النسبة أو انخفاضها حكماً كافياً بذاته على الكفاءة.
5. **دعم الدراسات المستقبلية ببيانات مصرفية تفصيلية :**بناء قاعدة بيانات مصرفية طولية تتيح دراسة الاختلافات بين المصارف والسنوات، مع توثيق التغيرات في تعريف المؤشرات وتغطية البيانات.
6. **اتباع تصميم مناسب عند دراسة السببية :**عدم الاكتفاء بتطبيق نموذج إحصائي على بيانات البانل؛ بل تحديد المتغيرات الضابطة، ومعالجة احتمال السببية العكسية والتحيز الناتج عن المتغيرات المحذوفة، والتحقق من ملاءمة النموذج للبيانات.

المراجع

[1] 2025). (مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء. *تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2024*. طرابلس، ليبيا.: cbl.gov.ly.

[2] van Greuning, H., & Bratanovic, S. B. (2009). *Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management* (3rd ed.). World Bank.

[3] International Monetary Fund. (2008). *Financial Soundness Indicators: Compilation Guide*. International Monetary Fund.

[4] Atwa, M. M., & Abdelkader, I. S. (2024). The impact of liquidity on Libyan commercial banks (case study of the National Commercial Bank). *Al-Mukhtar Journal of Economic Sciences, 11*(1), 63–78. https://doi.org/10.54172/xvemcv46

[5] Shamli, M., & Igrirah, S. (2025). The role of financial analysis in evaluating the financial performance of private commercial banks in Libya: Case study at Aman Bank during 2019–2023. *Journal of Pure & Applied Sciences, 24*(1). https://doi.org/10.51984/jopas.v24i1.3648

[6] Central Bank of Libya, Research and Statistics Department. (2024). *Main Financial Data and Indicators of the Libyan Banks 2023*. https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/4/2024/06/Main-Financial-Data-and-Indicators-of-the-Libyan-Banks-2023.pdf

[7] Santomero, A. M. (1997). Commercial bank risk management: An analysis of the process. *Journal of Financial Services Research, 12*, 83–115.

[8] IBM. (2025). *IBM SPSS Statistics Documentation: Descriptive Statistics and Regression*. https://www.ibm.com/docs/en/spss-statistics